



أدوات الهندسة المالية الإسلامية ومتطلبات إدارة السيولة

محمد محمد السويحلي

باحث دكتوراه في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي

mohamed.alswehli@std.izu.edu.tr

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفعيل أدوات الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات السيولة بالمصارف الإسلامية، وذلك من خلال استعراض دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير أدوات مالية تفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وإمكانية إيجاد أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية في إدارة السيولة، بما يحقق الالتزام بالشرعية والقانون، ويتسجم مع الأهداف التجارية ومتطلبات السوق. تشير النتائج إلى أن الهندسة المالية الإسلامية قد طورت أداءها واستنبطت مجموعة من الأدوات من واقع الممارسات العملية، مستبعدة كل الأدوات التي يقوم عليها سوق النقد التقليدي، وعملت في الوقت نفسه على تطوير وإعادة هيكلة بعض الأدوات التقليدية بما يجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الشرعية، وبهذا فقد أوصت الدراسة المصارف الإسلامية بالتركيز على استراتيجية واضحة تشمل إجراءات معينة لوضع مبادئ توجيهية لأهداف المنتجات المالية الجديدة مع تخطيط سليم ومفصل وكامل، وفهم بيئة السوق، بما في ذلك طلب العملاء، ومنتجات المنافسين، وتوافر الموارد بما في ذلك الموظفين ذوي الخبرة، وأهمية الدعم الموجه لفريق التطوير وتشجيعه ومكافأته وتوفير كل الموارد النظامية المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، متطلبات إدارة السيولة المصرفية، المصارف الإسلامية

1- المقدمة:

موقته ولأجل قصيرة، أو الاستفادة من دعم مؤسسات مالية أخرى لتستفيد بدورها من السيولة المتوفرة لديها، كما تحتاج أيضاً لأدوات تمكنها من مواجهة العجز الذي تتعرض له أثناء تعاملها مع العملاء، لذا فهي بحاجة إلى أدوات تعينها على إدارة السيولة، سواء في حالة وجود فائض أو في حالة وجود عجز، وإن من أهم متطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية هو توافر سوق النقد الإسلامي، بأدوات متوافقة مع الشرعية تمكن المصارف الإسلامية من إدارة سيولتها (لحساسنة، وشياد، 2014).

وبالنظر إلى النقص الواضح في الأدوات المالية قصيرة الأجل (المتوافقة مع الشرعية)، والتي يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية، خاصة أثناء تراكم أصول ضخمة في الذمم المدينة وتمويل الاستثمارات، مما يجعل العائد على هذه الأصول يتناقص باستمرار بسبب صعوبة تدوير وتسجيل هذه الأصول لإعادة استخدامها استجابة لحاجة العملاء المتزايدة من المنتجات والخدمات المصرفية، لذا كان التحدي الأكبر للمصارف الإسلامية هو ابتكار وتطوير أدوات مالية تخدم أغراض إدارة السيولة والمخاطر والربحية فيها، ومن هنا برزت الحاجة إلى إيجاد تقنيات وأدوات مبتكرة تتفق وتتسجم مع الأحكام الشرعية، أو تطوير الموجود منها لكي تحاكي بعض الأدوات التقليدية التي تستطيع من خلالها استثمار وتوظيف الفائض من أموالها، وإمكانية تسهيلها بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي الوصول إلى استراتيجيات فاعلة لمشكلات إدارة السيولة بهذه المؤسسات (براضية، 2010).

ولهذا يعد موضوع أدوات الهندسة المالية الإسلامية من الموضوعات التي تحتاج إلى تناول عميق، لارتباطه بشكل مباشر بسبب وجود المؤسسة المصرفية الإسلامية في حد ذاته، فبدون وجود حزم متكاملة من الأدوات والخدمات التي يتم تطويرها على أساس الحاجات الفعلية للسوق، لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل تقديم خدماتها بفعالية (كريفار، ولكحل، 2018).

يمثل نموذج الوساطة المالية المستند إلى المصارف الركيعة الأساسية في تمويل عمليات التنمية في الدول النامية، والتي تتصف بمحدودية كفاءة المصادر التمويلية البديلة، ومن بينها الأسواق المالية. ونظراً لأهمية المصارف في الوساطة المالية فقد أولى الخبراء بها اهتماماً وعناية متزايدة، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين شكلين مختلفين من النظام المصرفي؛ النظام المصرفي التقليدي، والنظام المصرفي الإسلامي، وتعتبر المصارف الإسلامية واحدة من أهم مؤسسات البنية التحتية للنظام المصرفي الإسلامي، والتي تتصف بكونها مؤسسات سريعة الابتكار والتجديد سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (المنتجات التمويلية- الخدمات- التكنولوجيا)، أو على مستوى القطاع المالي (متعاملين- أسواق ناشئة- منافسين) (بوضياف، 2014).

وتلعب المصارف التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط المصارف التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين، أو عند منح تمويلات للمستثمرين، في حين أن المصارف الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً (بركبي، 2014).

وتلجأ المصارف التقليدية في إدارة سيولتها إلى السحب على المكشوف، أو الاقتراض بمعدل فائدة ولو بلبلة واحدة (Overnight)، أو الاستثمار في الأدوات المالية قصيرة الأجل، أو من خلال نظام الدائع ما بين المصارف، وهذه الأدوات لا يمكن للمصارف الإسلامية استعمالها لكونها أدوات غير متوافقة مع الشريعة، فجميع الأدوات الموجودة في سوق النقد التقليدي مبنية على القروض بفائدة، والمصارف الإسلامية باعتبارها وسيطاً مالياً تحتاج إلى أدوات تمكنها من استعمال السيولة الفائضة بصورة

2- مشكلة الدراسة:

تعاني المصارف الإسلامية العديد من المشكلات في إدارتها للسيولة، وقدرتها على المواءمة بين السيولة والربحية، بسبب عدم توفر الأدوات المالية قصيرة الأجل عالية السيولة؛ والتي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي سبب في تدني مستويات كفاءة التكلفة ومعدلات الأداء فيها، ونتيجة لأهمية إدارة السيولة في المدى القصير واعتبارها أداة لتحقيق هدف الربحية في المدى الطويل، على المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، أن تأخذ أهمية إدارة السيولة بعين الاعتبار، لما لها من أثر على قيمتها السوقية وقدرتها على المنافسة والاستمرار والنمو، فإدارة السيولة بنجاح في الأجل القصير يؤدي إلى تحقيق الربحية في الأجل الطويل وتعظيم القيمة السوقية (الكور، 2019).

وعليه فإن المصارف الإسلامية تسعى من خلال دور الهندسة المالية الإسلامية إلى ابتكار منتجات وأدوات قصيرة الأجل تفي بمتطلبات إدارة السيولة، حيث تهدف عمليات التطوير إلى إيجاد أدوات متوافقة مع الشريعة تمكنها من التصدي (ولو بشكل جزئي) لمشكلات حالات ضغط وفائض السيولة المصرفية، ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل توفر الهندسة المالية الإسلامية أدوات متوافقة مع الشريعة تلبى متطلبات إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية؟

3- فرضية الدراسة:

توفر الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من العقود الشرعية والمنتجات المهيكلية يمكن استخدامها في عمليات التمويل قصير الأجل المتوافق مع الشريعة، وعمليات إدارة السيولة، بحيث تسمح هذه الأدوات من نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال بكفاءة عالية (قاضي، 2014)، وبناء على ذلك تمت صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي:

تمثل الهندسة المالية استراتيجية فعالة لإيجاد أدوات متوافقة مع الشريعة تلبى متطلبات إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل أدوات الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات السيولة بالمصارف الإسلامية، وذلك بالاستناد إلى مشكلة الدراسة، وعلى ذلك فإن أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

- استعراض مجموعة من الأدوات المهيكلية والتي توفرها الهندسة المالية الإسلامية والتي يمكن أن تفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.

- تقديم مجموعة من التوصيات والقيود حول تفعيل أدوات الهندسة المالية الإسلامية ضمن عمليات إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية.

5- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يُعنى بدور الهندسة المالية الإسلامية في توفير أدوات مالية قصيرة الأجل (متوافقة مع الشريعة) تفي بمتطلبات السيولة في المصارف الإسلامية، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات لكل المهتمين بمجال الابتكار والتطوير المالي الإسلامي، وأيضاً لمتخذي القرارات التنفيذية بالمصارف الإسلامية حول طبيعة الأدوات والمنتجات المهيكلية لأغراض سوق النقد، واكتساب فهم إضافي لطريقة هيكلة المنتجات المالية المختلفة وفقاً للشريعة ومتطلبات العمل، وكيفية صياغة وتنفيذ منهجية وإطار عمل سليم قائم على الشريعة؛ لتطوير أدوات سوق النقد بما يفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مما يضيف على هذه الدراسة أهمية خاصة.

6- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في توفير الحقائق عن المشكلة البحثية، وذلك من خلال استعراض دور الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد أدوات مالية تفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وإمكانية التعرف على أدوات التمويل الإسلامي المستخدمة في إدارة السيولة.

7- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت دور الهندسة المالية الإسلامية في مجال الابتكار والتطوير المالي، وتصنف الأدبيات في هذا المجال بشكل عام إلى حقلين رئيسيين، حيث يتناول الحقل الأول من الدراسات استعراض وتطوير مجموعة من العقود الشرعية التي تستند إلى سوق السلع والخدمات، أما الحقل الثاني من الدراسات فيركز على تطوير مجموعة من الأدوات المالية المهيكلية بما يتوافق مع الشريعة سواء من خلال التكييف أو الابتكار. وتماشياً مع أهداف الدراسة فإن الجزء التالي يستعرض أهم الدراسات التي تناولت دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير أدوات مالية تفي بمتطلبات إدارة السيولة، ومنها ما يلي:

- دراسة براضية (2010)** التي هدفت إلى بيان الأدوات التي تستخدمها المصارف التقليدية في إدارة سيولتها واستثماراتها، ومعرفة مدى ملاءمة هذه الأدوات للمصارف الإسلامية، وتبسيط الضوء على المبادئ الأساسية لعملية التصكيك. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مختلف العناصر المرتبطة بإدارة السيولة في المصارف، وتوصلت إلى ضرورة اتباع استراتيجية فعالة وشاملة لإدارة السيولة، والعمل على تطوير السوق الثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة حتى يمكن الاستفادة من سيولتها عند الحاجة، وتوثيق التعاون بين المؤسسات المالية في مجال إدارة السيولة، ولتسوية بعض المعاملات بينها، كما أشارت الدراسة إلى أن تفعيل سوق الصكوك سوف ينعكس إيجابياً على المؤسسات المالية الإسلامية من حيث الاستفادة من عمليات تداول المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن ثم زيادة درجة سيولتها.

- دراسة لحساسنة وشياد (2014)** التي هدفت إلى تطوير بعض المنتجات التمويلية الجديدة لإدارة السيولة في المصارف من خلال التجربة الماليزية، وقامت بتحليل المنتجات المتداولة في سوق النقد وعدد (12) منتجاً تستند إلى أنواع مختلفة من العقود، وأشارت النتائج إلى أن العديد من الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد الماليزية مبنية على عقود شرعية محل خلاف بين الفقهاء، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير هيكلة المنتجات المتداولة في سوق النقد بماليزيا لمعالجة مختلف الإشكاليات الشرعية التي تعاني منها والوصول إلى منتجات أكثر تطابقاً مع أحكام الشريعة.

- دراسة سعدي وعلام (2014)** والتي تناولت دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية (العقود المالية المركبة نموذجاً)، وهدفت إلى تطوير وابتكار منتجات مالية متوافقة مع الشريعة تستطيع مواكبة النمو المتسارع في الصناعة المالية الإسلامية وقدرته على تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة بالتركيز على العقود المالية المركبة، ومزايا تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية وأهم الأسس التي تقوم عليها. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وأشارت النتائج إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تساعد في توفير منتجات مالية مركبة تستطيع من خلالها المؤسسات مواجهة مختلف الأزمات، كما أن أهم ميزة لهذه المنتجات هي أنها تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وأيضاً توصلت النتائج إلى أن العقود المالية المركبة تتأج لاحتداد عقدين أو أكثر بشرط ألا يكون أحد العقدين مخالفاً لنص شرعي، حيث تعتبر العقود المالية المركبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الهندسة المالية الإسلامية في التحوط من المخاطر.

- وتناولت دراسة المشري (2015)** عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالسيولة المصرفية بشكل عام، ومشكلة السيولة في المصارف الإسلامية بشكل خاص، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة بعرض مجموعة من الأدوات المالية التي تم تطويرها من

جودة عالية للسوق البينية للمصارف الإسلامية لاستخدامها في معالجة فوائض السيولة النقدية قصيرة الأجل، واستخدام هذه الصكوك بوصفها أداة مهمة لإنجاح فكرة إنشاء سوق النقد الإسلامي، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المالية الإسلامية لتوفير التمويل اللازم للاحتياجات الحكومية قصيرة الأجل.

8- الإطار النظري للدراسة:

1-1 الهندسة المالية الإسلامية:

تتجاوز الهندسة المالية وتطوير المنتجات من منظور إسلامي المبادئ الأساسية للتمويل التقليدي، إن المبادئ التي تُبنى عليها الهندسة المالية الإسلامية وتطوير المنتجات متجذرة بعمق في تعاليم الشريعة الإسلامية، وعلى وجه الخصوص أحكام مبادئ أصول الفقه، وبالتالي فهي على عكس قواعد التمويل التقليدي والذي يتأثر بدرجة كبيرة بتحقيق المكاسب على حساب بقية الأطراف، وعليه فإن نظرية وممارسة الهندسة المالية الإسلامية وتطوير المنتجات تكون أكثر شمولية وعدالة، يفرض هذا المنهج أن الهندسة المالية وتطوير المنتجات هي نشاط مالي دينوي يجب أن يستفيد منه جميع أصحاب المصلحة، وعندما يستند إلى حسن النية ويتم تطويره وفقاً للشريعة وأهدافها، فهو عبادة محدودة.

وتعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عملية التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في توجيهات الشرع الحنيف (سعدي ولعلم، 2014) وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ابتكار أدوات مالية جديدة وابتكار آليات تمويلية جديدة، وأيضا ابتكار حلول جديدة لإدارة التمويلية، مثل: إدارة السيولة أو الدين، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع، بالإضافة إلى أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا، سواء في الأدوات المالية أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، أي تتميز بالمصادقية الشرعية (قندوز، 2012).

ويشير (Al-Suwailem, 1996) إلى أن هناك أربعة مبادئ للهندسة المالية تجمع بين الأهداف والمنهجية، وتتمثل مبادئ الهدف في مبدأ التوازن، ومبدأ التكامل؛ بينما تشير مبادئ المنهجية إلى مبدأ القبول، ومبدأ الانساق. وتحتاج المؤسسات المالية إلى تطوير منتجات جديدة بشكل متكرر من أجل مواكبة تطورات السوق، أو بسبب التغييرات في دورة حياة منتجاتها، وتمر معظم المنتجات بمجموعات مماثلة من المراحل في حياتها، ويعرّف (Urban et al., 1987) مراحل دورة المنتج بأربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة الإطلاق، ومرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة الانحدار، ويعتمد ضمان النمو المستدام في الأدوات المالية للمصارف الإسلامية إلى حد كبير على قدرتها على تطوير وإطلاق منتجات جديدة ومتفوقة يمكن أن تقدم فوائد فريدة ذات قيمة مضافة حقيقية لعملائها.

2-2 أساليب تطوير المنتجات في المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم الطريقة التي تسير عليها المصارف الإسلامية في تطوير منتجاتها إلى منهجين، المنهج الأول: أسلوب الهندسة المالية العكسية، وهو اتباع منهجية المنتجات التقليدية الموجودة فعليا في الأسواق المالية العالمية، حيث يتم اختيار أفضل وأمن المنتجات وأقربها تطبيقاً للشريعة الإسلامية، ثم يتم إعادة هيكلتها وتكييفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا هو حال المؤسسات المالية الإسلامية التي تخلت عن مهمة البحث والابتكار والإبداع واكتفت باقتباس أفكار الغير وإعادة هيكلتها. ولهذا المنهج مزايا جيدة أبرزها: سهولة وسرعة تطوير المنتجات بأقل تكلفة، واستخدام منتجات موجودة فعليا في الأسواق فلا تحتاج للتجربة أو التسويق، وفي المقابل لها سلبيات كثيرة جداً، أبرزها: تفرغ الاقتصاد الإسلامي من محتواه وإيجاد اقتصاد مطابق للاقتصاد التقليدي، وهذا تعطل للتفكير والتطوير والابتكار، والاعتماد على ما يفكر به الآخرون ثم اقتباس الفكرة وإعادة هيكلتها إسلامياً (الفيفي، 2021).

خلال الممارسات بمصرف دبي الإسلامي، وأشارت النتائج بأن الحاجة أصبحت ملحة لتطوير أدوات مالية إسلامية تعمل من خلالها المصارف على الموازنة بين مواردها قصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل، وضرورة العمل على قيام سوق نقدية إسلامية؛ نظراً لما توفره من حلول في سد احتياجات المصارف الإسلامية من التمويل قصير الأجل، كما أشارت إلى أهمية المساهمة في تمويل مجال البحث والتطوير، والذي يعمل على ابتكار أدوات مالية جديدة على مستوى المصارف أو السوق المالي، وضرورة قيام سوق مالية إسلامية باعتبار أن الإسراع في تطويرها يعتبر ضرورة ملحة لتوفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية الربوية.

• **وجاءت دراسة جودي (2015) للوقوف على دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل المصارف الإسلامية (دراسة حالة ماليزيا).** استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وأشارت النتائج إلى أن الهندسة المالية الإسلامية استطاعت الوصول إلى منتجات مالية متميزة عن نظيرتها التقليدية، كما أشارت إلى وجود اهتمام كبير من قبل المتعاملين في السوق المالية الماليزية بمنتجات الصكوك، مما يشجع العمل على إصدار الصكوك، وزيادة حجم التمويل والاستثمار بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبحت تحظى بقبول كبير من قبل المستثمرين، كما توصلت النتائج أيضاً إلى وجود هيئات رقابية تعمل على مراقبة وتطوير الأدوات المالية الإسلامية في السوق، سواء كانت تقليدية أو شرعية يقلل من وجود الثغرات المالية.

• **وهدفت دراسة (Dalal et al., 2018) إلى اقتراح نموذج لإدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية، يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة والاستقرار المالي، وباستخدام منهجية استكشافية عبر تحليل المحتوى في جمع البيانات وتحديد وتفسير البيانات الثانوية والمفاهيم الشرعية ذات الصلة، تم تطوير نموذج لصندوق الاستثمار الأخضر غير المقيد، وهو نموذج متسق مع متطلبات بازل (3)، وتم تطوير النموذج بفحص حالة معينة من الطاقة المتجددة. وتشير النتائج إلى أهمية الابتكار المالي في تلبية كل من الاستقرار المالي، وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز مهمة التمويل الإسلامي. كما يسلط النموذج الضوء على أهمية الأطر التنظيمية والمالية لتعزيز إدارة السيولة وجاذبية المستثمرين للأدوات المالية الخضراء.**

• **ومن الدراسات المهمة في هذا المجال دراسة الكور (2019) التي هدفت إلى محاولة التعرف على مدى وجود أدوات مالية لا تتعارض مع أحكام الشريعة تصلح للمواءمة بين السيولة والربحية، وعلى مدى وجود أدوات مالية قصيرة الأجل لا تتعارض مع الشريعة وذات عوائد خالية من المخاطر، تصلح لتكوين محافظ استثمارية لإدارة السيولة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت نتائج الدراسة إلى صكوك الاستثمار تصلح لإدارة السيولة والمواءمة بين السيولة والربحية، وذلك لكافة أنواع الصكوك التي يجوز تداولها؛ أو تلك التي لا يجوز تداولها ولكنها ذات آجال أقل من سنة. كما توصلت الدراسة إلى إمكانية تصميم وهيكل صكوك استثمار ذات معدل عائد خالٍ من المخاطر، كصكوك السلم قصيرة الأجل، وصكوك المراجعة قصيرة الأجل بشكل عام، وصكوك المراجعة الاستيرادية بشكل خاص، التي تصلح لإدارة السيولة ضمن صناعة المالية الإسلامية.**

• **وأخيراً دراسة مداني (2020) التي هدفت إلى استخدام تطبيقات الهندسة المالية في تصميم وابتكار أداة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تمكن مؤسسة النقد العربي السعودي من تنظيم مستويات السيولة في السوق كبديل للأداة المالية التقليدية (أذونات وسندات الخزينة)، واستكمال الأدوات التي تمكنه من أداء دوره في علاقته بالبنوك الإسلامية.**

تتمثل هذه الأداة في الصكوك الحكومية التي يمكن استخدامها كأداة في عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على التضخم في إطار سياسة نقدية إسلامية، وأشارت النتائج إلى أن الصكوك الحكومية (السلم، الإجارة، المشاركة) تتميز بالمرونة والفعالية في عمليات السوق المفتوحة، وتصلح لأن تكون بديلاً عن أدوات الخزانة والسندات الحكومية، وأن الاعتماد على إصدار صكوك حكومية قصيرة الأجل يمكن أن يكون أداة مالية ذات

• شهادات الاستثمار العام

وهي شهادات يصدرها المصرف ويوزع حصيلتها على جميع الاستثمارات ضمن محفظة الاستثمار بالمصرف، وبالتالي تعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه المصرف من جميع استثماراته، ويعتبر هذه الشهادات أقرب إلى الاحتفاظ بسهم المصرف، وتتميز شهادات الاستثمار العام بدرجة عالية من تنوع الاستثمار أكبر مما تحققة شهادات الاستثمار المخصص، مما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين، كما يلاحظ أيضاً أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها في قيم وفترات مختلفة، وهذا ما يجعل يسمح بتسويقها على فئات صغيرة من المدخرين، ولاشك أن طبيعة الاستثمار العام يجعل قابليتها للتسويق عالية جداً مما يجعلها أداة مالية نشطة يجذب إليها المتعاملون في الأسواق المالية (بوضيف، 2014).

• أدوات الخزينة الإسلامية

أدوات الخزينة في النظام التقليدي هي سندات حكومية قصيرة الأجل يتم تداولها على أساس العائد وتتراوح آجال الاستحقاق لأدوات الخزينة بين (ثلاثة، وستة، وأثني عشر) شهراً، ويجني المستثمرون العوائد من الزيادة في قيمة أدوات الخزينة بين وقت الشراء ووقت الاستحقاق بما أن إصداره يتم بحسم من قيمته الاسمية.

وتعد أدوات الخزينة الإسلامية (المتداولة في السوق الماليزية) محاولة من قبل المهتمين بالهندسة المالية الإسلامية لإيجاد بديل لأدوات الخزينة التقليدية، وهي عبارة عن أوراق مالية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة، وخلافاً لإصدارات الاستثمار الحكومي التي تصدر لتمويل التنمية، تصدر أدوات الخزينة الماليزية لتمويل نفقات تشغيل الحكومة، وتقوم هيكله أدوات الخزينة الماليزية الإسلامية على صيغة بيع العينة (وبالتالي فهي غير متوافقة مع المعايير الشرعية الصادر عن AAOIFI)، حيث يبيع المصرف المركزي نيابة عن الحكومة الماليزية، أصولاً حكومية محددة في مزاد ترسي في الأصول على من يقدم أعلى سعر (أو أدنى عائد)، وبعد ذلك يتم تحديد السعر بتضمين عنصر الربح (عامل الحسم)، ويقوم مقدم أفضل العروض بالدفع النقدي للحكومة، وفي وقت لاحق يقوم مقدم أفضل العروض بإعادة بيع الأصول إلى الحكومة بالقيمة الاسمية بئسماً أجل، وتصدر الحكومة أدوات الخزينة الماليزية الإسلامية لمقدمي أفضل العروض لتوريق الدين الذي تم إنشاؤه، وعادة ما تصدر هذه الأدوات أسبوعياً مع آجال استحقاق لمدة سنة واحدة، وبأسعار مخفضة، ويمكن لكل من المؤسسات التقليدية والإسلامية شراء وتبادل أدوات الخزينة الماليزية الإسلامية (ISRA, 2011).

• الأدوات الإسلامية المقبولة

الإذن الإسلامي المقبول هو المنتج الشرعي المناظر للقبولات المصرفية في المصارف التقليدية، والقبولات المصرفية التقليدي هي أمر بدفع مبلغ معين من المال لحامل القبول المصرفي في تاريخ معين، ويعرف الإذن الإسلامي المقبول بأنه كميالية تدفع للمصرف أو تحسم منه في موعد مستقبلي محدد لإثبات الدين المقبول الذي نشأ من معاملة تجارية، ويمكن استخدام هذه الأدوات لتسهيل العمليات التجارية للموردين بتمويل وارداتهم ومشترياتهم، أو للمصدرين بتمويل صادراتهم ومبيعاتهم، ومن بين الشروط التي وضعها المصرف المركزي الماليزي لإصدار الأدوات الإسلامية المقبولة أن تستهدف التسهيلات تمويل صفقات تجارية حقيقية، وأن تكون السلع محل التجارة متوافقة مع الشريعة، وأن لا تشمل متاجرة في الخدمات، وأن لا تتضوي الأطراف المعنية تحت كيان واحد (ISRA, 2011).

• الكميالات الإسلامية المقبولة:

قدم المصرف الإسلامي الماليزي الكميالات الإسلامية المقبولة (القبولات المصرفية الإسلامية)، في عام (1991م) على أساس مبادئ المضاربة وبيع الدين، وتستخدم هذه الكميالات لخدمة نوعين من التمويل، النوع الأول: تمويل الواردات والمشتريات المحلية وفقاً لمبدأ المضاربة،

ويتحدد المنهج الثاني بأسلوب الهندسة المالية الإبداعية، وهو يعني البحث والدراسة والابتكار والتنفيذ والمتابعة سواء لإيجاد منتجات جديدة، وأدوات مالية جديدة، وآليات وصيغ مالية وتمويلية جديدة، أو إعادة تطوير ما هو مطبق في السوق لكي يتناسب والتغيرات الدائمة في عالم الأسواق المالية الإسلامية (الفيقي، 2021).

وعليه، فقد أصبح التطور والابتكار في المنتجات المصرفية والأدوات المالية ضرورة ملحة للمصارف، غير أن التحدي الأكبر لهذه المصارف هو كيفية ابتكار وتطوير أدوات مالية إسلامية تخدم أغراض إدارة السيولة والمخاطر والربحية لكي تحاكي بعض الأدوات التقليدية، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد أدوات مالية تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصدقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

وتعني المصدقية الشرعية أن تكون الأدوات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، أما الكفاءة الاقتصادية؛ فتعني أنه ينبغي لأدوات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالأدوات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة، فالخاصيتين المشار إليهما: المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ليستا منغلقتين عن بعضهما؛ بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح (قندوز، 2012).

3-8- المصارف الإسلامية ومتطلبات إدارة السيولة:

يعتبر السوق المالي الإسلامي أحد أهم القنوات لإدارة السيولة في النظام المالي الإسلامي من خلال سوق النقد ما بين المصارف الإسلامية، وتعد إدارة السيولة الجانب المحوري لسوق رأس المال الإسلامي في المدى القصير، وذلك لأنها واحدة من أهم المسلمات لأجل ضمان بقاء المؤسسات المالية الإسلامية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن تساعد هذه السوق المصارف الإسلامية على تلبية متطلبات التمويل على نحو إيجابي وفعال. أما المبادئ التوجيهية التي تتعلق بسوق النقد بين المصارف، فقد تم إصدارها من طرف مصرف نيجارا ماليزيا (المصرف المركزي الماليزي) بهدف تسهيل نشأة السوق على نحو لائق وصحيح، ويتم التفاوض بين المصارف صاحبة الفائض والمصارف صاحبة العجز على نسبة المشاركة في الربح (لحسانة وشياد، 2014). ونظراً لما تحتاجه المصارف الإسلامية من الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات المالية التي تمكنها من إدارة العجز والفائض في سيولتها، نستعرض فيما يلي مجموعة من الأدوات والتي يمكن أن تفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، على النحو التالي:

• إصدارات الاستثمار الحكومي

تمثل إصدارات الاستثمار الحكومي مثلاً لأحد ابتكارات الهندسة المالية والتي طبقت بدولة ماليزيا، وكان يشار إليها سابقاً باسم "شهادات الاستثمار الحكومي"، وقد دشنت إصدارات الاستثمار الحكومي لأول مرة في عام (1983)، وكان الغرض من هذه الأداة المالية توفير تسهيلات متوافقة مع الشريعة للمصارف الإسلامية لتلبية احتياجاتها من السيولة، وقد تضمن قرار الاستثمار الحكومي (ماليزيا) الخاص بتنظيم إصدارات الاستثمار الحكومية أن تستحق بعد فترة سنة، أو أكثر، وأن تستند إلى توزيعات الأرباح بدلاً من كوبونات الفوائد، وقد تم إصدارات شهادات الاستثمار الحكومية في البداية وفقاً لمبدأ القرض الحسن الذي يقيّد تداول الشهادات في السوق الثانوي، وعليه فالمؤسسات المالية التي تحتاج إلى السيولة عليها أن تعيد بيع هذه الشهادات إلى المصرف المركزي حتى قبل استحقاقها، ومن ثم الحصول على حصتها من الأرباح، والتي يتم تحديدها عند الاستحقاق، وهي غير محددة مسبقاً (ISRA, 2011).

• الصوك الإسلامي:

يمكن هيكلة الصوك الإسلامية استناداً إلى أنواع مختلفة من عقود التمويل الإسلامي، مثل: البيع بثمن أجل، والمراحة والسلم والاستصناع، والإجارة، والمضاربة، والمشاركة، والوكالة، كما يمكن أن تصدر الصوك على أساس الحسم، أو الربح، أو الإيجار (ISRA, 2011)، وهي عبارة عن أوراق مالية قابلة للتداول، مدعومة (أو مبنية) على الأصول بصفتها قائمة على استخدام الأصول بدلاً من القروض في هيكلة صفقة التوريد، وبحسب ما أشارت إليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فإنه يوجد أكثر من أربعة عشر نوعاً من الصوك، غير أن قانون الصوك الليبي قسمها إلى أربعة أنواع أساسية، هي؛ صوك التمويل، الإجارة، الاستثمار، المشاركة في الإنتاج (قانون الصوك الليبي رقم (4) لسنة 2016).

وتكمن أهمية عمليات التصكيك الإسلامي في معالجة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، ففي حالة السيولة الفائضة عن المشروعات القائمة والمخططة، يقوم المصرف الإسلامي بالاستثمار في الصوك وفق معايير وضوابط معينة، أما في حالة عجز السيولة، يقوم المصرف الإسلامي بتسييل بعض مكونات محفظة الصوك، على أن يضبط عمليات البيع والشراء مجموعة من السياسات المالية والاستثمارية التي تحكم إدارة الخزينة في المصارف الإسلامية (شحاتة، 2011).

• سندات Cagamas للمضاربة:

سندات Cagamas للمضاربة هي نوع من الصوك المبنية على الأصول أصدرتها شركة كاقامس Cagamas في إطار صيغة المضاربة، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الأداة في تمويل شراء ديون الإسكان الإسلامي الصادرة وفقاً لصيغة البيع بثمن أجل، وصيغة الإجارة ثم البيع. واستناداً إلى مبدأ المضاربة، يتحمل حملة الصوك أية خسائر قد تنتج عن انخفاض قيمة الصوك، أو يتقاسمون الأرباح مع شركة Cagamas وفقاً للنسب المتفق عليها، ويتم دفع قسائم الأرباح بصفة نصف سنوية وفي تاريخ محدد مسبقاً، ويتم إطفاء السندات عند استحقاقها بالقيمة الاسمية إلا إذا انخفضت القيمة الأصلية، ويمكن أن يصل استحقاق السندات إلى عشر سنوات (الغولي، 1998).

• السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول:

وتقوم هي الأخرى على هيكل المضاربة، وتشير إلى إيداع مبلغ من المال لدى المصرف الإسلامي، ويدفع لصاحبه في موعد محدد في المستقبل مبلغ يشتمل على القيمة الاسمية للأوراق التجارية الإسلامية القابلة للتداول الخاصة بالإيداع مضاف إليها حصة الربح المعلن عنها، وتتم هذه العملية بإنشاء عقد مضاربة بين المصرف والمستثمر الذي يستلم من المصرف سندات الاستحقاق، من ثم تسلم سندات الاستحقاق للمستثمر لقيامه بالمضاربة، بعد ذلك يتم صرف مبلغ المضاربة عند انتهاء المدة (لحسانة، وشياد، 2014).

• اتفاقيات البيع وإعادة الشراء:

تناظر اتفاقيات البيع وإعادة الشراء اتفاقيات إعادة الشراء التقليدية، ولكنها مهيكلة بطريقة متوافقة مع الشريعة، وبحسب اتفاقيات إعادة الشراء التقليدية يقوم صاحب الورقة المالية ببيعها على مشتر بسعر متفق عليه، ثم يعيد شراءها بسعر محدد في تاريخ لاحق، ويمثل الفرق بين سعر إعادة الشراء وسعر البيع الأصلي الفائدة التي يحصل عليها المشتري الذي يقوم بدور المقرض في هذه الاتفاقية، وفي إطار اتفاقية البيع وإعادة الشراء، تدخل الأطراف المتعاملة في اتفاقيتين منفصلتين، الأولى بين بائع الأوراق المالية (المالك) والمشتري (المستثمر) الذي يشتري الأوراق المالية بسعر محدد يتفق عليه الطرفان، أما الاتفاقية الثانية فهي اتفاقية شراء أجل يتعهد فيه المشتري (المستثمر) بإعادة بيع الأوراق المالية إلى المالك الأصلي، ويتعهد الأخير بإعادة شرائها بسعر محدد في

حيث تتمثل هذه الطريقة في تشكيل الدين، يتم بعد ذلك تمثيله في صك يأخذ شكل الكمبيالة المسحوبة من المصارف والمقبولة من العميل، وإذا قرر المصرف أن يبيع الكمبيالة إلى شخص ثالث، فيستند هنا إلى مبدأ (بيع الدين)، حيث يمكن بيع الكمبيالة بأقل من ثمنها، أي مع إجراء خصم على قيمتها، أما النوع الثاني من التمويل: هو تمويل الصفقات الخاصة بالصادرات وبالمبيعات المحلية، ويتم تداول هذه الكمبيالات في السوق الإسلامي لمعاملات ما بين المصارف استناداً لمبدأ (بيع الدين)، وفي هذا الصدد أصدر المصرف المركزي المالي تعليمات خاصة لهذه القبولات شاملة لقائمة السلع المحظور تداولها (الغولي، 1998).

• شهادات الإيداع الإسلامية:

تعرف شهادات الإيداع بأنها شهادة لوديعة بالمصرف مرتبطة بأجل معين، تحصل على فائدة في نهاية المدة، ويمكن أن تباع في السوق الثانوي، وبالتالي فهي توفر السيولة اللازمة لحاملها (مرازقة، 2011).

ويمكن للمصارف الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادة على أساس مشاركة حاملها في الأرباح والخسائر التي يحققها المصرف على عملياته الاستثمارية ونشاطه التمويلي، دون تحديد أو تخصيص لشكل معين منها، وهي بذلك تشبه إلى حد ما شهادات الاستثمار العام، إلا أنها تختلف عنها في كون نسبة الربح لهذه الشهادات أعلى من النسبة المخصصة لشهادات الاستثمار، وتكون زيادة نسبة الربح لهذه الشهادات وفقاً لزيادة مدة الشهادة مما يحفز الراغبين فيها بالإيداع لفترات طويلة، بالإضافة إلى أنه يمكن زيادة نسبة الربح لهذه الشهادة على أساس أنها معفاة من نسبة الاحتياطي الإجمالي التي تفرضها المصارف المركزية إذا كانت مدتها سنة فأكثر، مما يسمح للمصارف الإسلامية استغلالها في عمليات تمويلية واستثمارية طويلة الأجل (المشري، 2015).

• شهادات المشاركة في الربح:

تعرف شهادات المشاركة بأنها نوع من أنواع السندات التي لا تدر عائداً ثابتاً، بل تعطي الحق لمشتريها بأن يشارك في الربح والخسارة وفقاً لقاعدة "استحقاق العائد بحمل المخاطر" (المشري، 2015)، ويمكن للمصارف الإسلامية أن يستفيد من فرصة استثمارات قصيرة الأجل لديها بطريقة المشاركة في الربح في إصدار شهادات توظف حصيلتها في تلك الاستثمارات، وبالتالي تتمكن المصارف من الوفاء بحاجات المدخرين الذين لا يستطيعون لحجز مواردهم النقدية إلا في حدود زمنية قصيرة (ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر)، ويمكن إصدار شهادات المشاركة في الربح من فئات مختلفة بفترات متفاوتة تتيح درجة كبيرة من التنوع في مجال الاستثمارات قصيرة الأجل، كما يساعد ذلك في تكوين فئات متنوعة من الأدوات المالية قصيرة الأجل، يجعلها أكثر اتساعاً وكفاية أكبر (مرازقة، 2011).

• شهادات الديون الإسلامية القابلة للتفاوض:

شهادة الدين الإسلامي القابلة للتفاوض هي وثيقة صادرة عن مؤسسة مالية إسلامية لإثبات إيداع مبلغ مالي لفترة محددة، وتنص هذه الشهادة على التزام الجهة المصدرة بدفع المبلغ المالي مع ربح لحاملها في تاريخ محدد، وتصدر هذه الوثيقة على أساس البيع بثمن أجل، ويقوم المصرف المصدر في البداية بتحديد أصل له قيمة مساوية للمبلغ المطلوب إيداعه، ثم يبيع هذا الأصل للمستثمر نقداً، وبطريقة منظمة يوافق المستثمر على إعادة بيع الأصل إلى المصرف المصدر ببيعاً أجلاً بسعر البيع الأصلي مضافاً إليه هامش ربح، ومن أجل إثبات مديونية البيع المؤجل، يصدر المصرف للمستثمر شهادة دين إسلامي قابلة للتفاوض، وعند الاستحقاق يطفى المستثمر شهادات الديون لدى المصرف المصدر ويحصل على القيمة الاسمية لهذه الشهادات مضافاً إليها الربح، وتصدر شهادات الدين الإسلامي القابلة للتفاوض للمصرف المستثمر الذي يمكن له إعادة بيعها بحسم قبل تاريخ استحقاقها (ISRA, 2011).

10- توصيات الدراسة:

- تأسيساً على ما سبق فإن الدراسة تقدم التوصيات التالية:
- إن نجاح الهندسة المالية الإسلامية وفعاليتها في تقديم أدوات مالية تفي بمتطلبات السيولة المصرفية يتطلب من المصارف الإسلامية التركيز على استراتيجية واضحة تشمل إجراءات معينة لوضع مبادئ توجيهية لأهداف المنتجات المالية الجديدة مع تخطيط سليم ومفصل وكامل، وفهم بيئة السوق، بما في ذلك طلب العملاء، ومنتجات المنافسين، وتوافر الموارد بما في ذلك الموظفين ذوي الخبرة، والموارد النظامية.
- التزام الإدارة بدعم وتشجيع عمليات البحث والتطوير بالمصارف الإسلامية وتوفير الموارد المطلوبة، وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات التي تهدف لتطوير أدوات مالية إسلامية تعمل من خلالها المصارف على الموازنة بين مواردها قصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل؛ وذلك من أجل تقليص الفجوة بين ما وضعته من أهداف وما هو مطبق في الواقع العملي.
- نظراً لأن المنتجات المالية الإسلامية جديدة في معظم الحالات، فهناك حاجة لتتقن العملاء حول كيفية عمل هذه المنتجات وكيف تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن ثم يصبح قبول المنتج أمراً حاسماً للنجاح.
- العمل على إيجاد سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها، نظراً لما توفر من حلول في سد احتياجات المصارف الإسلامية من التمويل قصير الأجل، وتخفيض المخاطر السوقية للمنتجات المتداولة فيه نتيجة زيادة عدد المتعاملين، كما يسهم وجود سوق نقدية إسلامية في تقليل مخاطر عدم التماثل بين أصول وخصوم المصرف.

المراجع

- البقمي، نجلاء (2013). مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها: دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثر، رسالة ماجستير مدعومة من برنامج دعم أبحاث ورسائل طلاب الدراسات العليا في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية.
- السعدي، هاجر. والعلام، لامية (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية - العقود المالية المركبة نموذجاً: بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.
- الفولي، أسامة محمد، (1998). تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، لبنان.
- الكور، عز الدين مصطفى (2019). صكوك الاستثمار قصيرة الأجل وإدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ليبيا، المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا.

تاريخ مستقبلي محدد، وتعد الاتفاقية الأولى بيعاً تاماً، ولذا تستبعد الأوراق المالية المباعة المحفظة الاستثمارية للبايع. ويشترط المصرف المركزي الماليزي أن يكون أحد طرفي اتفاقية البيع وإعادة الشراء مؤسسة مصرفية إسلامية، وأن لا تتجاوز مدة الاستحقاق لهذه الصفقة اثني عشر شهراً (ISRA,2011).

• الودائع المقبولة ما بين المصارف الإسلامية:

الودائع المقبولة ما بين المصارف هي معاملة بين المصرف المركزي الماليزي والمؤسسات المصرفية الإسلامية، وتشير هذه المعاملة إلى الألية التي تلجأ إليها المؤسسات المصرفية الإسلامية لإيداع الأموال الفائضة لديها لدى المصرف المركزي الماليزي بناء على مبدأ الوديعة المضمونة، وكما هو معروف يتضمن عقد الوديعة التزام المودع بحفظ الأمانة المودعة عنده حفظاً يجعله غير مسؤول عن تلفها وضمائها، وذلك بالألا يستخدم الأمانة المودعة عنده استخداماً يعرضها للتلف، فإن فعل فهو ضامن عندها وتعتبر يده يد ضمان، ويصطلح على هذا العقد بعقد الوديعة يد الضمان، وبما أن الجهة التي تقبل هذه الأموال تستثمرها فإنها تعتبر بمثابة حارس مستأمن عليها ولا يفرض عليها دفع أي عائد على حساب هذه الأموال، غير أنه إذا قامت هذه الجهة بدفع حصة ما فينظر إليها باعتبارها هبة.

ويساعد مبدأ قبول الوديعة بين المصارف على تسهيل عمليات إدارة السيولة في مصرف نيجارا ماليزيا؛ حيث يوفر قدراً كبيراً من المرونة للمصرف فيما يختص بالإعلان عن أرباح الأسهم دون الحاجة إلى استثمار الأموال التي يتلقاها، وفي إطار عمليات إدارة السيولة، بلجأ المصرف إلى مبدأ قبول الودائع بين المصارف بغرض امتصاص السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي، وذلك من خلال قبول الأموال كوديعة لمدة ليلة واحدة أو ودائع ذات فترة انتفاع ثابتة (لحساننة، وشياد، 2014).

9- نتائج الدراسة:

ناقشنا في هذه الدراسة تفعيل أدوات الهندسة المالية الإسلامية لمواجهة تحديات السيولة بالمصارف الإسلامية، وذلك في محاولة من الباحث لتحليل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. وعليه، فقد تم استعراض مجموعة من الأدوات المتداولة في سوق النقد الإسلامي والتي يمكن أن تفي بمتطلبات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، وفيما يلي ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها نوردها فيما يلي:

- يتضح من خلال استعراض أدوات إدارة السيولة أن الهندسة المالية الإسلامية قد طورت في مضمون أداؤها واستطاعت أن تقدم مجموعة من الأدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وعملت في الوقت نفسه على تطوير وإعادة هيكلة بعض الأدوات التقليدية بما يجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الشريعة.
- تعد إدارة السيولة الجانب المحوري للمؤسسات المالية الإسلامية؛ وذلك لأنها واحدة من أهم المسلمات لأجل ضمان بقاء المؤسسات المالية على المدى الطويل في ساحة السوق المالية، لذا فإن إيجاد سوق ما بين المصارف الإسلامية، وغيره من المؤسسات المالية في النظام المالي يعزز من كفاءة إدارة السيولة على نحو إيجابي وفعال.
- تمثل أدوات التداول الإسلامية قصيرة الأجل أحد أهم المكونات الرئيسية التي يقوم عليها سوق النقد الإسلامي، وتتميز بقابليتها للتداول في السوق الثانوية عن طريق بيعها أو تصفيتها وقتما يريد المصرف دون الحاجة للانتظار إلى استحقاقها، لذا فإن وجود سوق نقدي ثانوي نشط يُسهل عملية تداول أدوات سوق النقد قبل استحقاقها، وهو ما يُقلل من مخاطر السيولة ويُعزز من كفاءة السوق.

- المشري، فريد (2015). الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد (17): ص 8-10.
- الفيفي، حسين أحمد (2021). الهندسة المالية وأساليب تطوير المنتجات في الاقتصاد الإسلامي.
- براضية، حكيم (2010). التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بركبية، رتيبة (2014). تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية: دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، الجزائر.
- بوضياف، جهاد (2014). إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.
- جودي، أحلام (2015). دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية - دراسة حالة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- شحاتة، حسين (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأساليب، بحث مقدم خلال الدورة العشرين للمجتمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ص 38 - 39.
- قاضي، عبد الحق (2014). مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية: دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- قندوز، عبد الكريم (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (9): 12-20.
- كريفار، محمد. ولكحل، مراد (2018). واقع المنتجات المالية الإسلامية ومناهج ومتطلبات تطويرها، مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامية.
- لحسانة، أحسن. وشياد، فيصل (2014). منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة بحثية لدعم برنامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، ماليزيا.
- مداني، أحمد (2020). استخدام الهندسة المالية الإسلامية في تصميم وابتكار صكوك حكومية لمؤسسة النقد العربي السعودي لإدارة السيولة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (39)، العدد (128)، ص 31-55.
- Al- Suwailem, S., (1996), "Financial Engineering for Islamic Banks; the Option Approach by Hussein Kotby", Book Review J.KAU; Islamic Econ., 8, 63-71
- Dalal. A, and Muhammed. E, and Rohaida. B (2018). Can UGITs promote liquidity management and sustainable development, The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: www.emeraldinsight.com/0128-1976.htm
- Farah Fouad M. Dabrom, and Rozinah Shaheen (2021). The Importance of Engineering New Islamic Financial Products, Palarch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology 18(13), 1207-1216
- Iqbal, Z. (2007). Challenges Facing Islamic Financial Industry., Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, https://ibtra.com/pdf/journal/v3_n1_article4.pdf
- ISRA, (2011). International Shari' ah Research Academy for Islamic Finance, Malaysia.
- Khadija Ichrak Addou & Afaf, Bensghir (2021). Analysis of the determinants of bank liquidity risk: The case of Islamic banks in the UAE, SHS Web of Conferences 119, 01008, QQR'21, <https://doi.org/10.1051/shsconf/202111901008>